الكلية متعددة التخصصات الناظور
ⵜⴰⵖⵍⵉⵜ ⵜⴰⵣⵉⵣⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵏⴰⴹⵓⵔ
Faculté Pluridisciplinaire de Nador

LEJPPM

ينظم كل من مختبر الدراسات القانونية والسياسية لدول البحر الابيض المتوسط،
ومختبر البحث في قانون العقار والتعمير ومتطلبات الحكامة الترابية
ندوة علمية في موضوع:

# " القانون في مواجهة الثورة التكنولوجية: إشكالات التكيف والمسايرة "

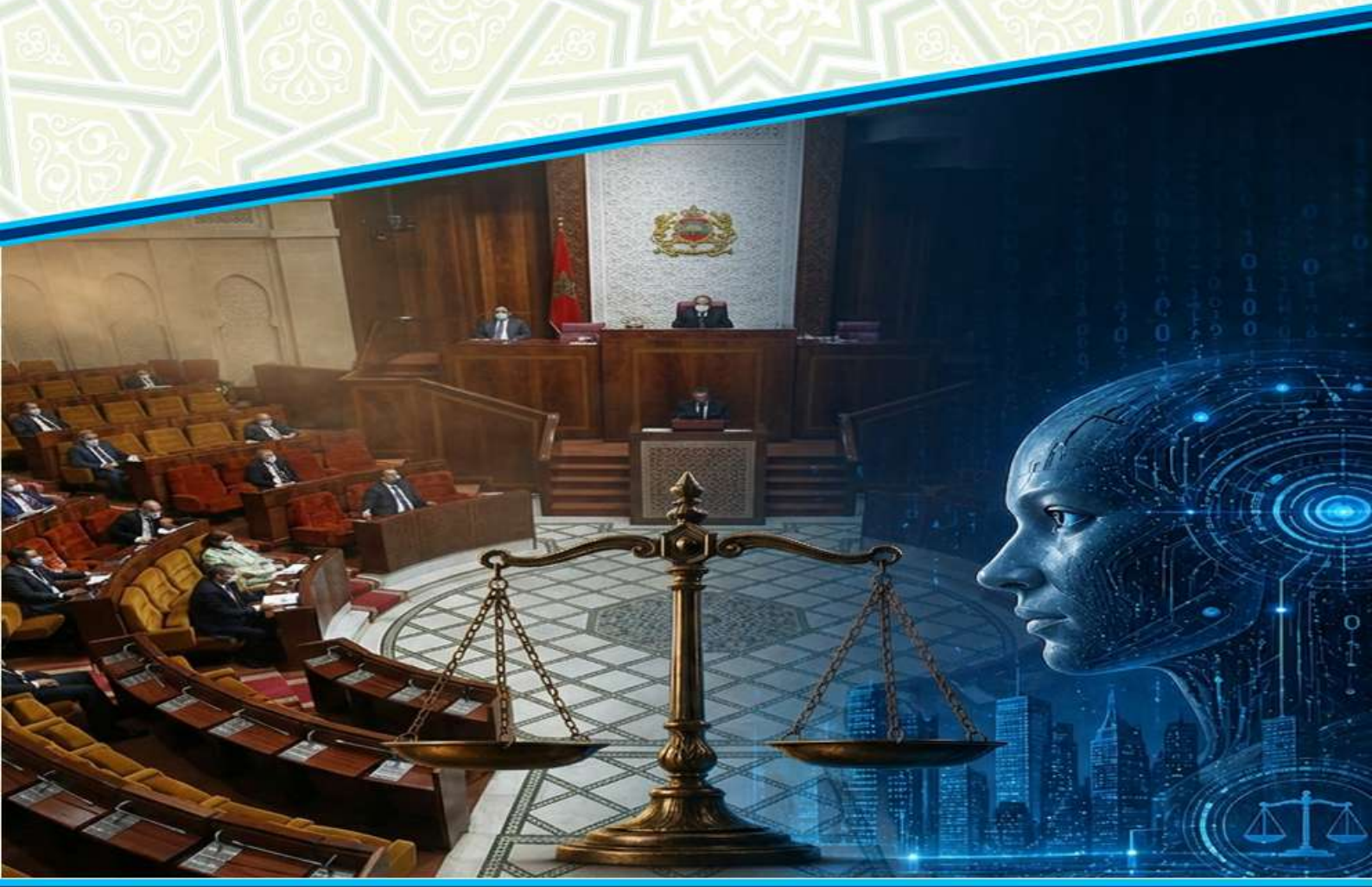

السبت 04 يوليوز 2026
قاعة الندوات بالكلية متعددة التخصصات بالناظور
ابتداء من الساعة التاسعة صباحا

تخصص الندوة لفائدة الطلبة الباحثين بسلك الدكتوراه
بالكلية متعددة التخصصات بالناظور

تنسيق أشغال الندوة العلمية

- د. يوسف عنتار
- د. المصطفى قريشي
- دة. غزيزة الغوداني

06.67.13.07.82
06.87.27.56.69
nadorseminar@gmail.com

# ورقة تقديمية للندوة العلمية في موضوع:
# القانون في مواجهة الثورة التكنولوجية: إشكالات التكيف والمسايرة

يشهد العالم المعاصر تحولات متسارعة بفعل الثورة التكنولوجية التي أعادت تشكيل مختلف مناحي الحياة، حيث أصبحت التكنولوجيا بنية فاعلة تؤطر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد أفرز هذا التحول واقعا جديدا تتقاطع فيه الأنظمة الرقمية مع الممارسات اليومية، مما أدى إلى بروز أنماط غير مسبوقة من التفاعل الإنساني على مستوى التواصل والإنتاج وتبادل المعطيات. وفي خضم هذه الدينامية المتسارعة، يجد القانون نفسه أمام تحدٍ جوهري يتمثل في مواكبة هذه التحولات، وضبط آثارها، وتأطير امتداداتها بما يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق.

ويمتد دور القانون في هذا السياق ليشمل استشراف التحولات المستقبلية وتأطيرها بشكل استباقي، عبر وضع قواعد قانونية مرنة قادرة على التكيف مع بيئة رقمية متغيرة باستمرار. وقد أنتجت التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وسلاسل الكتل، إشكالات قانونية معقدة تتعلق بالمسؤولية القانونية، وحماية المعطيات الشخصية، والملكية الفكرية، وأمن المعلومات، وهو ما يستدعي إعادة التفكير في عدد من المفاهيم القانونية التقليدية التي لم تعد قادرة على استيعاب هذه التحولات.

وفي سياق وظيفته التنظيمية، يسعى القانون إلى تحقيق نوع من التوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي وضمان حماية النظام العام والحقوق والحريات. إذ إن التوسع في استخدام التقنيات الرقمية يطرح تحديات متزايدة تتعلق بالخصوصية، والأمن السيبراني، وانتشار الجرائم الإلكترونية، مما يستدعي تطوير آليات قانونية فعالة قادرة على التصدي لهذه المخاطر مع الحفاظ على دينامية التطور التكنولوجي. كما يفرض هذا الواقع الجديد تعزيز التعاون الدولي، نظرا للطبيعة العابرة للحدود التي تميز الفضاء الرقمي.

ومن جهة أخرى، يساهم التحول الرقمي في إعادة تشكيل وظائف العدالة وأساليب اشتغالها، حيث بدأت الأنظمة القضائية في اعتماد تقنيات حديثة لتبسيط الإجراءات وتسريع البت في القضايا، مما يعكس انتقالا تدريجيا نحو نماذج رقمية في تدبير العدالة. ويثير هذا التحول تساؤلات جوهرية حول ضمانات

المحاكمة العادلة، وحدود استخدام التكنولوجيا في اتخاذ القرار القضائي، ومدى حضور التقدير البشري إلى جانب الأنظمة الذكية.

وفي هذا الإطار، يشهد النظام القانوني المغربي تفاعلا متزايدا مع هذه التحولات التكنولوجية، من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى تأطير الفضاء الرقمي وتعزيز الثقة فيه، عبر سن تشريعات تتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وتطوير آليات قانونية لمكافحة الجرائم المعلوماتية. كما عرفت الإدارة العمومية والقضاء توجها نحو الرقمنة، في إطار تحديث المرفق العمومي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

في المقابل، تواجه المنظومة القانونية المغربية في سياق مواكبة الثورة التكنولوجية مجموعة من الإكراهات، من أبرزها بطء وتيرة التشريع مقارنة بسرعة التطور التكنولوجي، وصعوبة تأطير بعض الظواهر الرقمية المستجدة، إضافة إلى محدودية الإحاطة التقنية اللازمة لفهم التحولات الرقمية المتسارعة داخل المجال القانوني. كما يبرز تحدي تحقيق التوازن بين الانفتاح على الابتكار وحماية الحقوق والحريات في سياق تتزايد فيه رهانات الرقمنة.

وبناء على ما سبق، تندرج هذه الندوة في إطار تعزيز النقاش الأكاديمي داخل الأوساط الجامعية، من خلال إشراك طلبة سلك الدكتوراه في تخصصي القانون العام والخاص، لتمكينهم من مقاربة الإشكالات المرتبطة بقدرة القانون على التكيف والمسايرة في ظل الثورة التكنولوجية. وتهدف هذه الندوة إلى تنمية الحس التحليلي لدى الطلبة، وتشجيعهم على البحث في القضايا القانونية المستجدة، مع فتح المجال أمامهم لاقتراح رؤى ومقاربات تساهم في تطوير التفكير القانوني بما يستجيب لمتطلبات التحول الرقمي، وذلك من خلال مجموعة من المحاور الكبرى التي تؤطر مداخلاتهم وتغني النقاش العلمي في هذا المجال الحيوي.

❖ **المحاور الرئيسية للندوة العلمية:**

- الذكاء الاصطناعي وفلسفة القانون
- التنظيم القانوني المقارن للذكاء الاصطناعي بين الأنظمة التشريعية
- تطور المفاهيم القانونية في ظل الثورة الرقمية
- المسؤولية المدنية والجنائية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي
- الجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني

- السيادة الرقمية للدولة
- حماية المعطيات الشخصية والخصوصية
- الرقابة الرقمية وضمان الحقوق والحريات
- الهوية الرقمية وإشكالاتها القانونية
- التحول الرقمي للإدارة العمومية
- العدالة الرقمية وتحديث المرفق القضائي
- الولوج إلى الخدمات العمومية الرقمية
- العقود الإلكترونية وحماية الأطراف
- الإثبات الإلكتروني وحجيته
- قانون الصفقات العمومية في ظل الرقمنة
- الملكية الفكرية في البيئة الرقمية
- تنظيم المنصات الرقمية والاقتصاد الرقمي
- المدن الذكية والتسويق الترابي
- تدبير العقار والذكاء الاصطناعي
- الحكامة الأمنية والذكاء الاصطناعي

❖ **الجهة المنظمة:**

–مختبر الدراسات القانونية والسياسية لدول البحر الأبيض المتوسط، ومختبر البحث في قانون العقار والتعمير ومتطلبات الحكامة الترابية بالكلية متعددة التخصصات بالناظور.

❖ **تنسيق الندوة العلمية:**

- د. يوسف عنتار – د. المصطفى قريشي – دة. عزيزة الغوداني

❖ **أعضاء اللجنة التنظيمية**

–الطلبة الباحثين بسلك الدكتوراه بمختبر الدراسات القانونية والسياسية لدول البحر الأبيض المتوسط، ومختبر البحث في قانون العقار والتعمير ومتطلبات الحكامة الترابية بالكلية متعددة التخصصات بالناظور.

❖ **تاريخ انعقاد الندوة:**

– **السبت 4 يوليوز2026**، بالكلية متعددة التخصصات بالناظور ابتداء من الساعة التاسعة صباحا.

❖ **شروط المشاركة في الندوة العلمية:**

– تقتصر المشاركة في أشغال هذه الندوة العلمية على الطلبة الباحثين بسلك الدكتوراه المنتمين إلى مختبر الدراسات القانونية والسياسية لدول البحر الأبيض المتوسط، ومختبر البحث في قانون العقار والتعمير بالكلية متعددة التخصصات بالناظور، **ممن لم يسبق لهم المشاركة في النسخ السابقة**.

–ترسل ملخصات الأوراق البحثية المتعلقة بالمداخلات في حدود 600 كلمة كحد أقصى، متضمنة لعنوان المداخلة، وأهمية الموضوع، والاشكالية المراد دراستها، والفرضيات، والمناهج المعتمدة.

– تتضمن الورقة الاسم الكامل للطالب الباحث، ورقم هاتفه المحمول، والمختبر الذي ينتمي إليه، وترسل إلى البريد الإلكتروني التالي **nadorseminar@gmail.com**، داخل أجل أقصاه **30 ماي 2026**.

– يتم الرد على أصحاب الملخصات البحثية المقبولة في أجل أقصاه **10 يونيو 2026**.

–ترسل الأوراق البحثية الكاملة في حدود 7000 كلمة، إلى البريد الإلكتروني لمنسق الندوة العلمية، في أجل لا يتعدى **30 يونيو2026**، مع ضرورة احترام المنهجية العلمية السليمة في الكتابة، لنشرها في مؤلف جماعي، ولا يقبل مشاركة أي طالب باحث لم يقدم الورقة البحثية كاملة قبل التاريخ المحدد.

–يشترط ألا تكون الأوراق البحثية قد قدمت في أيام دراسية، وندوات سابقة، أو تم نشرها في مجلات علمية أو مواقع إلكترونية.